

وُشْر

# أخبـار مصر





# سامح شكري يطالب بالضغط الدولي على الاحتلال لإدخال المساعدات

( سياسي . شبكة رصد )

طالب وزير الخارجية سامح شكري، الأربعاء، إلى ضغط دولي على الاحتلال، لإزالة عراقيلها أمام إدخال مساعدات إلى قطاع غزة الذي يتعرض لحرب مدمرة منذ 7 أكتوبر الماضي.

جاء ذلك خلال اتصال هاتفي تلقاه شكري من وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط وشمال إفريقيا اللورد طارق أحمد، بحسب بيان للخارجية المصرية.

وتمتلك مصر المعبر الوحيد الحدودي مع قطاع غزة، لعبور المساعدات الإنسانية من مختلف أنحاء العالم للقطاع، غير أنها تشتكي عادة مما تعتبره "عراقيل إسرائيلية في التفتيش والسماح بدخول تلك المساعدات من الجانب الفلسطيني".

وقالت الخارجية المصرية إن الجانبين بحثا "الأوضاع الإنسانية المتردية في قطاع غزة، وحجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها أبناء الشعب الفلسطيني يوميا".

وشدد الوزير شكري على "حتمية إدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية بشكل كامل للقطاع خلال المرحلة الراهنة، في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية".

ودعا "الأطراف الدولية إلى الضغط على "إسرائيل" لإزالة العراقيل التي تضعها أمام عملية إدخال المساعدات".

وأكدت مصر مرارا أن معبر رفح الحدودي "مفتوح ولم يتم إغلاقه في أي مرحلة من بداية الأزمة بالقطاع"، مشددة على أن إسرائيل هي من "تعيق دخول المساعدات"، بعد اتهام تل أبيب للقاهرة بإغلاق المعبر.

وأشار شكري خلال الاتصال إلى "ما يتعرض له الفلسطينيون اليوم أمام مرأى الجميع من تجويع، واستهداف عشوائي، وتدمير كامل لمنظومة الخدمات والبنية التحتية"، وفق البيان المصري.

وشدد على "مخاطر أية عمليات عسكرية برية في مدينة رفح الفلسطينية، وتداعياتها الإنسانية الكارثية التي ستلحق بسكان القطاع، وآثارها الأمنية على استقرار المنطقة". محذرا من "عواقب القيام بمثل هذا الإجراء".

وأفادت الخارجية المصرية، بأن الجانبين "تبادلا التقييمات والرؤى، حول جهود التوصل لصفقة جديدة لتهدئة الأوضاع في غزة".

وأكدت على "ضرورة مواصلة تكثيف الجهود لإنفاذ التهدئة في أقرب وقت، وتبادل الأسرى والمحتجزين، وصولاً لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في قطاع غزة".

وتجري حاليا مفاوضات بين الفصائل الفلسطينية للاحتلال بوساطة مصر وقطر والولايات المتحدة، بغية التوصل إلى تهدئة بغزة، والإفراج عن المحتجزين من الاحتلال والأسرى الفلسطينيين، ودعم الأوضاع الإنسانية بالقطاع.

# تجديد حبس 6 معتقلات بـ"جروب مطبخنا" لإعدادهن طعاماً للمعتقلين ( تشريعي . العربي الجديد )

قررت نيابة أمن الدولة العليا المصرية، اليوم الأربعاء، تجديد حبس 6 معتقلات لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات في قضية "جروب مطبخنا".

وتتهم النساء بإعداد طعام للمعتقلين السياسيين في السجون وإرساله إليهم، في ظل غياب أدلة عن الحضور من دون إعلان السبب.

وقالت هيئة الدفاع عن المعتقلات، في تصريحات خاصة لـ"العربي الجديد"، إن نيابة أمن الدولة استمرت في عدم تمكينهم من الاطلاع على محضر التحريات الأمنية في القضية ومعرفة قائمة المتهمات فيها، ولا معرفة الأدلة المزعومة فيه، ولا طبيعتها، وذلك منذ اعتقال موكلاتهم منذ أشهر.

وأضافت أن كل ما أخطروا به أمام جهات التحقيق هو توجيه اتهام لهن بتمويل جماعات محظورة وجمع وتلقي التبرعات خارج إطار القانون، وإعداد طعام للمعتقلين السياسيين مما يُعد دعماً لهم، وأنه في كل مرة يتقدمون فيها بطلب للاطلاع كان يقابل بالمنع والرفض بالمخالفة للقانون.

وكانت هيئة الدفاع قد ذكرت في وقت سابق لـ"العربي الجديد" أن 5 نساء ظهرن في جلستي تحقيق سابقتين في مقر نيابة أمن الدولة، وأنهن تعرّضن للاختفاء قسرياً في مقرات الأمن الوطني (أمن الدولة سابقاً) لفترات تراوحت بين شهر و3 أشهر، وسبق تقديم بلاغات وإخطارات بشأنهن.

"جروب مطبخنا" ... من الطبخ إلى الضرب

أضافت هيئة الدفاع أن عدداً كبيراً من النساء تعرّضن للضرب، من بينهن طبيبة تم الاعتداء عليها بالضرب والسحل خلال اعتقالها من منزلها من قبل القوات الأمنية

وأوضحت هيئة الدفاع أن النساء حُسن على ذمة القضية رقم 2976 لسنة 2022 حصر أمن دولة عليا، بعد أن وُجّهت لهن تهم "جمع التبرعات وتمويل أعضاء في جماعات محظورة".

وهي ذات القضية المتهمه فيها إسرائا أيمن محمود الروبي التي قبض عليها في 15 يوليو/تموز 2023 وظلت مختفية قسرياً، حتى ظهرت في مقر نيابة أمن الدولة العليا.

وتحمل القضية اسم "جروب مطبخنا"، وهي عن مجموعة تضم نساء يجمعن الأموال من بعضهن البعض لإعداد طعام للمعتقلين في السجون وإرساله إليهم. تعرّضن على بعضهن، وكانت من عليها الدور في زيارة أحد ذويها من المعتقلين السياسيين تنقل الطعام المجمع بعد إعدادها لكافة المعتقلين في السجن.

واعتبرت التحريات الأمنية وبعدها نيابة أمن الدولة العليا ذلك الأمر نوعاً من "جمع التبرعات والتمويل لعناصر وجماعات محظورة"، وتم إعداد قضية "تمويل" قبض فيها على عدد كبير من المصريات.

## المتحدث العسكري: مصر والإمارات توصلان الإسقاط الجوي لأطنان من المساعدات الإنسانية شمال قطاع غزة

( سياسي . الأهرام )

نشرت الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة، فيديو يوضح مواصلة كل من مصر والإمارات الإسقاط الجوي لأطنان من المساعدات الإنسانية شمال قطاع غزة.

وأوضح المتحدث أنه جاء ذلك تنفيذًا لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة باستمرار الجسر الجوي لنقل المساعدات الإنسانية العاجلة للأشقاء الفلسطينيين بقطاع غزة؛ حيث أُلقي عدد من طائرات النقل العسكري المصرية والإماراتية من مطار العريش لتنفيذ أعمال الإسقاط الجوي ليلًا لعشرات الأطنان من المساعدات والمواد الإغاثية العاجلة للتخفيف من الأزمة الإنسانية الحادة التي يعاني منها المواطنون الفلسطينيون في شمال غزة .

وقد تضمنت المساعدات كميات كبيرة من المواد الغذائية والأدوية والاحتياجات العاجلة التي تم إسقاطها جواً بمناطق متفرقة من شمال القطاع، والتي تفتقر إلى مقومات الحياة الأساسية نتيجة استمرار العمليات العسكرية.

يأتي ذلك في إطار الجهود المبذولة بالتنسيق مع كافة القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً؛ لتحقيق التهدئة وإنقاذ المساعدات الملحة للتخفيف من الجائحة الإنسانية داخل قطاع غزة.

## السيسي يستقبل رئيس المجلس السيادي السوداني عبدالفتاح البرهان

( سياسي . درب )

استقبل الرئيس عبدالفتاح السيسي، صباح الخميس، رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، بمطار القاهرة.

وذكر مجلس السيادة السوداني أن البرهان يلتقي بالرئيس عبدالفتاح السيسي، في إطار تكثيف الجهود لإنهاء الحرب التي اندلعت منتصف أبريل الماضي.

وأضاف المجلس، في بيان، أن البرهان سيجري خلال الزيارة محادثات مع الرئيس السيسي، بشأن سبل تعزيز العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

ويرافق البرهان، خلال الزيارة، كل من وزير الخارجية المكلف علي الصادق، ومدير جهاز المخابرات العامة الفريق أول أحمد إبراهيم مفضل.

## وزير المالية: مصر لديها تجربة مهمة في الحد من الفقر

( اقتصادي . شبكة رصد )

زعم محمد معيط وزير المالية، أن مصر لديها تجربة مهمة في الحد من الفقر، اتباعا لاستراتيجية متكاملة للحماية الاجتماعية تنفذها على مدار السنوات الماضية، تركز على برامج أكثر استهدافا للفئات المستحقة للدعم.

وأضاف أن تلك المشاريع مثل «تكافل وكرامة» والمشروع القومي «حياة كريمة» حيث تدخلت الحكومة المصرية بمجموعات ضخمة من الحزم الاستثنائية للحماية الاجتماعية منذ كورونا وحتى الآن بمئات المليارات من الجنيهات للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الصدمات علي المواطنين، في ظل الارتفاع غير المسبوق عالميا لمعدلات التضخم؛ إيماناً بأن الحماية الاجتماعية ركيزة أساسية في أي إصلاحات اقتصادية ناجحة.

وقال الوزير، خلال مشاركته في جلسة «دور السياسات الاقتصادية في معالجة عدم المساواة: التجارب الوطنية والتعاون الدولي» أن الاقتصادات الناشئة تحتاج إلى دعم متزايد من بنوك التنمية متعددة الأطراف لتنفيذ سياسات اقتصادية مستدامة تراعى البعد الاجتماعي، على ضوء تقلص الحيز المالي لهذه البلدان منخضة الدخل وتزايد أعباء الديون

## مطالبات شعبية للسلطات المصرية بدخول قوافل بشرية تحمل المساعدات لغزة

( سياسي . العربي الجديد )

سلّمت مئات الشخصيات العامة المصرية، من سياسيين وإعلاميين ونشطاء وغيرهم، أمس الأربعاء، مخاطبة رسمية لمقر وزارة الخارجية المصرية، للضغط من أجل السماح لها بالدخول برفقة المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الفلسطينية، كقوافل بشرية تحمي الإمدادات.

وطالب الموقعون بـ"تيسير مرورهم حتى معبر رفح، وعبورهم منه كقوافل بشرية حاملة للمساعدات الإنسانية الضرورية جداً لحماية أهل غزة من الموت جوعاً وعطشاً".

وقال الموقعون: "نحن لا نطلب حماية، سنذهب على مسؤوليتنا الشخصية.. نحن ومئات من داعمي حق الشعب الفلسطيني في الحياة والحرية من الشخصيات العربية البارزة والمرموقة، مستعدون لمرافقة قوافل المساعدات الإنسانية لغزة وهذا يحتاج بالتأكيد لسماح السلطات المصرية لنا بعبور سيناء حتى رفح ثم عبور معبر رفح".

وأضافوا في مخاطبتهم: "لقد طال سكوت العالم على استهتار دولة الاحتلال بحياة أكثر من مليوني فلسطيني، ولا يمكن لمصر أن تسمح بأن تستمر تلك الأوضاع وشهر رمضان على الأبواب، لذا فإننا نرى أن تكون تلك القافلة قبل بداية الشهر الكريم في الثامن من مارس/آذار".

وجاء في نصّ الرسالة التي لا تزال تستقبل توقيعات المتضامنين: "تتراكم آلاف الأطنان من المساعدات الإنسانية على الجانب المصري من معبر رفح، بينما يتضور ويموت من الجوع والعطش والمرض آلاف الفلسطينيين على بعد مسافة قصيرة في الجانب الآخر من المعبر.. يحدث هذا على الرغم من قرارات القمة العربية الإسلامية الطارئة وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، وعلى الرغم من كل قوانين حقوق الإنسان التي تجرم منع الماء والغذاء والدواء والوقود عن المدنيين؛ لم يستطع التوازن الدولي حتى الآن أن يفرض وقفا لإطلاق النار ولا القصف المجنون على مراكز إيواء المدنيين والمستشفيات والمساجد والكنائس، فهل نستطيع فقط أن نمرر المساعدات الإنسانية؟".

وأضاف الموقعون على العريضة: "إنّ مصر هي الدولة الوحيدة التي تربطها بقطاع غزة حدود برية، ومعبر رفح بوابة القطاع الوحيدة التي لا تخضع لسيطرة الاحتلال الصهيوني ولا ينبغي أن تخضع له. وادعى ممثلو دولة الاحتلال في محكمة العدل الدولية أن مصر هي التي تمنع دخول قوافل المساعدات الإنسانية للمدنيين في غزة، وهناك رد عملي واحد على هذه الادعاءات، هو ضمان تدفق الإغاثة عبر معبر رفح بعيدا عن تعسف وعراقيل دولة الاحتلال بالمعدل الذي يحتاجه أهلنا بغزة".

حمل المخاطبة لوزارة الخارجية المصرية، كل من عمرو حلمي وزير الصحة الأسبق، ومنى معين مينا أمين عام نقابة الأطباء الأسبق. ووقع على العريضة إلى الآن أكثر من 200 شخصية عامة مصرية وأكثر من 50 من الشخصيات العربية.

## الأزهر يدين مجزرة النابلسي في غزة واستهداف النازحين: "جبن ونذالة غير مسبوقة"

( سياسي . الأهرام )

أدان الأزهر الشريف بأشد العبارات، المجزرة الجديدة التي ارتكبتها الكيان الصهيوني المجرم في حق النازحين الفلسطينيين في منطقة دوار النابلسي قرب شارع الرشيد بغزة، أثناء انتظاركهم لقوافل المساعدات الإنسانية، والتي أسفرت عن استشهاد ما يقارب الـ ٢٠٠ نازح، وسقوط آلاف المصابين، لتختلط دماؤهم البريئة بالطعام والشراب، في مشهد يبرهن على ضعف المجتمع الدولي وعجزه أمام تجرد كل منسوبي جيش هذا الكيان المحتل من كل معاني الرحمة والإنسانية، وتشبعهم بالوحشية، وتلذذهم بحصد أرواح الفلسطينيين الأبرياء.

وأكد الأزهر أن استهداف النازحين المتعطشين للطعام والشراب بعد تلك المجاعات التي فرضها هذا الكيان المجرم، هو وصمة عار على جبين الإنسانية الصامته تجاه ما يحدث في غزة، وجبن ونذالة غير مسبوقة في تاريخ التعامل مع النازحين، وجرائم حرب جديدة تضاف إلى السجل الأسود للصهاينة ومذابحهم الوحشية التي تعف عنها حتى الحيوانات في الأدغال.

وطالب الأزهر العالم أجمع بأن يفيق من غيبوبته غير المسبوقة في تاريخ الإنسانية، وأن يهب لوقف هذا الحصار اللا إنساني، وأن يجبر هذا الكيان على التراجع، وعلى وقف مذابحه في حق الأبرياء، وأن يسارع المسؤولون بتسيير قوافل الإغاثة إلى غزة بشكل عاجل وبكافة الوسائل الممكنة والمتاحة، وأن يضح حلا عاجلا وجذريا لهذا العدوان

## السياسي يصدق على قانون يجيز تملك المستثمرين العرب للأراضي المصرية

( اقتصادي . شبكة رصد )

نشرت الجريدة الرسمية في عددها الصادر، اليوم الخميس، تصديق عبد الفتاح السيسي، على تعديل جديد في قانون الأراضي الصحراوية.

ويجيز القانون للسياسي منح المستثمر العربي حق تملك أراض كالمصريين، لأسباب يقدرها بنفسه، مع حذف بند نص على ضرورة تملك المصريين %51 أو أكثر مع المستثمر الأجنبي.

وجاء نص قرار رئيس الوزراء، كالآتي: يستبدل بنصي المادتين 11 فقرة ثانية، 12 فقرة ثانية من القانون رقم 143 لسنة 1981 في شأن الأراضي الصحراوية، النصان الآتيان: مادة 11 فقرة ثانية وفي غير أحوال حصول المستثمر على الأراضي اللازمة لمزاولة نشاطه أو التوسع فيه، وفقا لأحكام هذا القانون أو قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2017، يجب ألا تقل ملكية المصريين عن 51 من رأسمال الشركة، وألا تزيد ملكية الفرد على 20 من رأسمالها، ولا يجوز أن تؤول أراضي الجمعيات التعاونية، والشركات عند انقضائها إلى غير المصريين.

مادة 12 فقرة ثانية: وفي غير أحوال حصول المستثمر على الأراضي اللازمة لمزاولة نشاطه أو التوسع فيه، وفقا لأحكام هذا القانون أو قانون الاستثمار المشار إليه، لا يفيد من التملك وفقا لأحكام هذا القانون سوى المصريين، ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب يقدرها، وبعد موافقة مجلس الوزراء، معاملة من يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية المعاملة المقررة للمصريين في هذا القانون.

ويأتي ذلك بعد أيام من الإعلان عن صفقة لمنح منطقة «رأس الحكمة» على الساحل الشمالي إلى الإمارات، بقيمة 35 مليار دولار، منهم 11 مليار قيمة يتم التنازل عنهم من قيمة الوديعة الإماراتية بالبنك المركزي.